تباين معدلات النمو السكاني بين المدن الأربع الرئيسية الأردنية و ضواحيها 1979–2004*

الأستاذ الدكتور موسى سمحه**

الملخص

شهدت ضواحي المدن الرئيسية الأردنية نمواً سكانياً سريعاً في العقود الثلاثة الماضية، ممَّا زاد من حدة التركز السكاني في الجزء الشمالي الغربي من البلاد. وهدفت الدراسة الحالية إلى ما يأتي:

- توضيح مفهوم الضواحي.
- بحث تباين معدلات النمو السكاني للمدن الأربع الرئيسية وضواحيها: عمان– الزرقاء– إربد– الرصيفة.
- اختبار العلاقة بين المسافة ومعدلات النمو السكاني في المدن الأربع وضواحيها.

ولتحقيق تلك الأهداف قدم الباحث عرضاً لمفهوم الضواحي، ثم قاسَ معدلات النمو السكاني للمدن الأربع وضواحيها بالاعتماد على بيانات تعدادات 1979 و1994 و2004،– ثم حَلَّلَ الارتباط (باستخدام معامل (Person,Student (t) بين معدلات نمو السكان والمسافة بين المدن الأربع وضواحيها.

وتوصلت الدراسة إلى:

* تم إعداد البحث أثناء إجازة التفرغ العلمي التي حصل عليها الباحث من الجامعة الأردنية 2010/009.

** الجامعة الأردنية الأردن.

1. أن ضواحي المدن الأربع حققت معدلات نمو أعلى بكثير من المدن التي تتوسطها.
2. أن عامل المسافة لم يكن له أثر في رفع معدلات النمو السكاني في حالة عمان وإربد، في حين جاءت العلاقة قوية في الزرقاء والرصيفة.

وأوصت الدراسة بما يأتي:

إجراء مزيد من البحث عن الخصوبة وأثرها في نمو الضواحي.

1. إجراء مزيد من البحث حول الخصوبة وأثرها في نمو الضواحي.
2. إنشاء بعض المشاريع الاستثمارية في المدن المتوسطة والصغيرة، وتنمية عواصم المحافظات وتطويرها.

مقدمة:

شهدت كثير من الدول النامية تزايداً في نسبة سكان المناطق الحضرية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، ويعتقد بعض الباحثين (Brockerhoff, et.al, 1999) أن معدلات نمو السكان في المدن الرئيسية كانت سريعة في بداية تلك المرحلة، إلا أنها أصبحت بطيئة النمو في مطلع القرن الحالي. كما يرى هؤلاء أن تلك المدن شهدت انخفاضاً في معدلات الزيادة الطبيعية وحتى في معدلات الهجرة إليها.

ويعتقد باحثون آخرون (Montgomery, et al.,2004) أن المدن المتوسطة والصغيرة وبشكل خاص مدن الضواحي تشهد نمواً في عدد سكانها بمعدلات أسرع من المدن الكبيرة التي تتوسطها بمرور الوقت. ويؤكد هؤلاء أن الاهتمام بدراسة المدن الكبيرة يجب ألاَّ يجعلنا نغفل المدن الصغيرة ومدن الضواحي التي تعاني نقص الخدمات والتطوير، وانّ هناك تبايناً واضحاً وغير مفسر في العلاقة بين حجم المدينة ونموها، وبين معدلات نمو المدن الكبرى ومدن الضواحي المحيطة بها.

مشكلة البحث:

زاد تطور الضواحي حول العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى في الأردن من حدة التركز السكاني في الجزء الشمالي الغربي من الدولة، وتعمق مركز الثقل السكاني في الدولة، في حين ظل النمو السكاني بطيئاً في كثير من المناطق الحضرية الأخرى في الدولة.

أهداف البحث:

هَدَفَتِ الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1– ما مفهوم الضواحي؟

2– هل هناك تباين في معدلات النمو السكاني بين المدن الأربع الرئيسية في الأردن (عّمان – الزرقاء – إربد – الرصيفة) وضواحيها؟

3-هل هناك علاقة بين تباين معدلات النمو السكاني واختلاف المسافات بين المدن الأربع الرئيسية وضواحيها؟

فرضيات البحث:

1- تنمو ضواحي المدن سكانياً بمعدلات نمو أعلى من معدلات المدن ذاتها.

2- هناك علاقة بين تباين معدلات النمو السكاني للضواحي تبعاً للمسافة بينها وبين مراكز مدنها.

منهجية البحث:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة حاول الباحث تقديم عرض نظري لمفهوم الضواحي ونشأتها وتطورها من خلال بعض الدراسات النظرية التي عَرَضَتْ هذا الموضوع. كما استخدم الباحث المعادلة الهندسية للنمو السكاني لحساب معدلات النمو السكاني للمدن الأربع الرئيسية وضواحيها، وحاول تفسير لارتباط والتباين وتحليلهما لتلك المعدلات. واعتمدت الدراسة على بيانات تعدادات السكان التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة في الأعوام 1979، 1994 و2004، وعلى الأدبيات المتوافرة عن الموضوع.

حدود البحث:

حدود الزمان: المدة بين 1979-1994-2004

حدود المكان:

1- المدن الأربع الرئيسية (من حيث حجم السكان) الأولى: عمّان، الثانية: الزرقاء، الثالثة: إربد، الرابعة: الرصيفة

2- ضواحي المدن الأربع الرئيسية:

أ- التي يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف نسمة فأكثر حسب تعداد 2004.

ب- الضواحي التي تقع ضمن الحدود الإدارية للمحافظة والمدينة الكبرى.

ج- الضاحية التي كانت في الأصل قرية أو تجمعاً حضرياً وتقع حول المدينة الرئيسية.

د– اِسْتُبِعْدَتْ مخيمات اللاجئين حول المدن الكبرى (مخيم الحصن (إربد، مخيم حطين/ الرصيفة).

وفي ضوء ما ورد في البند 2 أعلاه فإنّ الضواحي التي دُرِسَتْ، هي:

1– ضواحي عّمان: صويلح، وادي السير، مرج الحمام، خريبة السوق واليادوده، سحاب، شفا بدران.

2– ضواحي الزرقاء: الهاشمية، السخنة.

3– ضواحي إربد: إيدون، حواره، الصريح، الحصن، بيت رأس، بشرى.

4– ضواحي الرصيفة: عوجان، المشيرفة.

مفهوم الضواحي:

تشير كلمة الضاحية Suburb إلى منطقة إضافية فرعية أو تابعة للمدينة، وهي جزء متخصص وظيفياً من مجتمع حضري كبير، وهي قد تكون: منطقة صناعية أو سكنية أو تجارية بشكل حضري. ومع التخصص لاستخدامات الأرض ووظائفها، فإنّ الضاحية لا تعتمد على ذاتها بل مرتبطة أو مكملة للمنطقة الحضرية (المدينة) خارج حدودها عرَّف t Murphy (1974: 485) الضواحي بأنّها: "مناطق حضرية انتقالية بين الريف والحضر وتنفصل عن المدينة المركزية بأرض فضاء غير معمورة، وتراوح المسافة التي تفصلها عن بعضها بين 20–45 كم، مما يضطر سكان الضواحي إلى تكرار الرحلة اليومية من المدينة وإليها". وأشار حمدان (1977) إلى أن الضواحي لاتعدُّ جزءاً من المدينة،

وصنفها تبعاً لقربها أو بعدها من المدينة إلى: قريبة، وسطى، بعيدة. أمَّا الأولى فهي تنفصل عن المدينة بأماكن فضاء وحقول، وسكانها ينتقلون في رحلة عمل يومية إلى المدينة، ولا توجد فيها المخازن أو المحلات الكبرى. وتعتمد الثانية أيضاً على المدينة من حيث العمل، لكن الرحلة إلى المدينة ليست يومية. أمَّا الثالثة فتضعف قوة تأثير المدينة فيها كثيراً، وهي منطقة واسعة والحركة بينها وبين المدينة طارئة.

ويذكر لنا الهيتي (153:2002) أن الضاحية هي: "نواة حضرية تقع خارج المدينة المركزية ولكن على مسافة يسهل الوصول إليها، ومرتبطة معها اقتصادياً واجتماعياً، وفي معظم الأحوال لا تزيد المسافة بين الضواحي والمدينة على 30 كم".

ومع التعريفات السابقة إلا أن الحدود بين الضاحية والمدينة لم تعد قائمة، كما أن الضواحي لم تعد تشكل مناطقَ انتقالية بين الريف والحضر بل أصبحت امتداداً عمرانياً للمدن وأضحت تشكل جزءاً لا يتجزأ من المدينة من حيث التنظيم والوظائف والامتداد العمراني، بل إنها زادت من أعباء المدينة التي تتعلق بتقديم الخدمات للسكان.

الإطار النظري:

تميزت المدن في القرن العشرين بتطور ظاهرة الضواحي التي تطورت أصلاً كمناطق سكن للعمال والموظفين الذين يعملون في المدينة، ويتنقلون من الضواحي صباحاً للعمل في المدينة، ثم يعودون ليلاً للمبيت في أماكن سكنهم. وقد ساعد على انتشار تلك الظاهرة التطور السريع في وسائل النقل سواء أكانت السكك الحديدية أم الحافلات الكهربائية، أم السيارات الخاصة (بحيري، 1994).

ومن أهم مشكلات العمران الراهنة تلك التي تتعلق بالنمو السريع للمدن، والأعراض السلبية الناجمة عن ذلك النمو، فإذا كان من الطبيعي ومن المألوف أن يهاجر السكان من الريف إلى المدينة، إلا أنّه من غير الطبيعي أن يهجر السكان المدينة إلى الريف حيث تنشأ مراكز عمرانية جديدة هي الضواحي. وقد زادت هذه الحركة كثيراً إلى درجة أننا نجد أن كبرى المدن في العالم يحيط بها أو يدور في فلك كل منها عدد من الضواحي، وهي دليل واضح على إخفاق تلك المدن في استيعاب الزيادة السكانية فيها.

وقد ساد أمران رئيسيان في المناطق الحضرية في الربع الأخير من القرن العشرين (Fillman, et al.1999)؛ **الأول:** النمو السكاني السريع في المدن الكبرى والرئيسية من المناطق الحضرية.

الثاني: نمو الضواحي السريع أيضاً حول تلك المدن.

وأشار Hartshorn (1980) إلى أن عملية التحضر تمر بمراحل ثلاث يمثلها ما يسمى بمنحنى التحضر، الذي يتخذ شكل الحرف S. إذْ تبدأ عملية ارتفاع تدريجي في المرحلة الأولى، ولا تزيد نسبة التحضر على30%، وتشهد المرحلة الثانية تسارعاً حضرياً شديداً وربما تصل نسبة التحضر إلى 70%. أمَّا في المرحلة الثالثة النهائية فتزيد نسبة التحضر على80% ويميل المنحنى إلى الانبساط التدريجي. وبعد عملية الانبساط التدريجي يحتمل أن يتجه المنحنى في اتجاهين:

الأول: أن يميل الجزء الأعلى من المنحنى إلى الانبساط عند نسبة أقل من 80% (ربما 60% أو 70%). وهنا يتوقع أن يتوقف تيار الهجرة نحو المراكز الحضرية أو يتباطأ بحيث يحدث توازن في توزيع السكان بين الريف والحضر (40–50% لكل منهما).

الثاني: أن يسير المنحنى باتجاه عكسي نتيجة هجرة السكان الحضريين من المدن الكبرى نحو الريف والمدن الصغيرة (أي هجرة عكسية)، نتيجة زيادة معدل النمو السكاني في الريف والمدن الصغيرة على مثيله في المدن الكبرى. وفي حالة الاتجاه الثاني يحتمل أن تؤدي الهجرة العكسية من المراكز الحضرية الكبرى إلى المناطق الريفية أو المدن الصغيرة إلى اتجاه منحنى التحضر نحو الأسفل، ولاسيمَّا عندما يزيد معدل الهجرة الخارجة من المدينة على معدل الهجرة الوافدة إليها وعلى معدل الزيادة الطبيعية فيها. وقد أوضح Hartshorn أن هذين الاتجاهين يمثلان تغيراً معاكساً للتطور الحضري التقليدي، إذْ توجد مؤشرات حديثة على الهجرة العكسية من المدن إلى ضواحيها.

ويعدّ تشكيل المجتمعات الحضرية الكبرى من أهم الخصائص المرحلة الراهنة للتحضر وربما يعزى ذلك إلى الآتي:

1– نمو الضواحي وتطورها بسرعة ضمن عملية إعادة توزيع للسكان بين المدن وضواحيها، وكذلك إلى تطور حركة العمل اليومية المكوكية بينهما.

2– تركز المؤسسات الإنتاجية والخدمية في الضواحي ونمو عدد السكان فيها بوتيرة أعلى مما هي عليه في بقية أقاليم الدولة الأخرى.

3- ربما ينمو سكان هذه الضواحي بمعدلات مساوية أو أعلى من مثيلاتها في المدن الكبرى التي نشأت حولها تلك الضواحي.

تطور ظاهرة الضواحي وعوامل نموها:

ارتبطت الضواحي بعلاقات مع المدينة الرئيسية القائمة، ولكن كثيراً منها يظهر تلبية لحاجة السكان إلى أعداد كثيرة من المساكن الرخيصة الواسعة، التي تشكل في مجموعها ضواحي سكنية يعيش فيها كثير من سكان المدينة الأصليين، وبذلك ينفصل السكان عن مكان العمل.

إن ظاهرة الضواحي وليدة القرن العشرين، وأدّت وسائل المواصلات الحديثة دوراً حاسماً في نشأتها وتطورها. ويزيد عدد السكان في الضواحي بسبب الهجرة المستمرة من المدينة وبسبب هجرة الريفيين القريبين إليها. وفي حالات كثيرة أسرت المدينة الضواحي القريبة منها مكونة مجمعة حضرية ضخمة، تعمل على نشوء ضواحٍ جديدة في الريف.

وعالج مجموعة من الباحثين تطور الضواحي (Satterwaite, 2007, Angle,et al.2008, Fillman, 1999, Montgomery,et al.2004)، صافيتا، 2006 والهيتي 2003، وبحيرى 1994، وحمدان 1977)؛ وفي ضوء تلك الدراسات أمكن حصر مجموعة من الأسباب التي تقف وراء نشأة الضواحي ونموها:

1- توسيع أنواع المشاريع الصناعية والتجارية وتزايدها، وظهور الطبقة الوسطى من السكان.

2- تحسن طرق المواصلات ووسائل النقل والاتصال المختلفة، والتطور التقني الحديث في مجالات الكهرباء والمياه والهاتف والفاكس والشابكة.

3- تزايد السكان السريع وظهور جمعيات الإسكان التعاونية، وتوفر القروض وتسهيلها من البنوك للبناء والضغط المتزايد على طلب الأراضي داخل المدن، والرغبة في الحصول على مسكن مستقل، والتخلص من الإيجارات المرتفعة، وانخفاض أسعار الأراضي خارج المدينة.

4– تزايد استعمال السيارات التي سهلت الذهاب والإياب بين المدينة المركزية وأطرافها، وانخفاض حجم العائلة الذي ترتب عليه زيادة في عدد الوحدات السكنية المطلوبة للسكان.

5– ارتفاع المستوى المعيشي للسكان مما شجع على زيادة التحضر، ومن ثَمَّ زيادة عدد سكان الضواحي.

6– الازدحام المروري، والضوضاء، والتلوث والرغبة في العيش بهدوء في الطبيعة.

7– توافر نظام للطرق الرئيسية والسريعة،_ إذْ سمحت لمواقع تبعد 30–40 كم عن مكان العمل لتكون مقبولة للسكان للانتقال بين مكان عملهم ومكان سكنهم.

8– تمثل الضواحي عملية إعادة توزيع للقوى الاقتصادية المتنافسة، التي أدت إلى ظهور المنافسة بشكل أسرع من العوامل الأخرى، إذ ظهرت منطقة الأعمال المركزية في الضواحي بديلاً عن لمركز التجاري الرئيسي وسط المدينة الرئيسية للتسوق، وبدأت محلات تسوق جديدة تظهر قبل ظهور المجمعات الكبرى.

9– توجه الصناعة نحو الضواحي، وقد بدأت بعض المصانع الصغيرة الفردية تتركزّ في الضواحي لوجود أماكن لمواقف السيارات للموظفين ومساحات كبيرة وواسعة، كما تحررت الصناعة من خطوط السكك الحديدية التي استبدلت به الشاحنات، كما وسّعت الطرق الرئيسية، وتطورت صناعة الخدمات التي جُذِبَتْ(بفعل التنافس) إلى الضواحي.

10– حاجة المدينة إلى مساحات واسعة للإسكان لتلبية الطلب على الحاجة السكنية والاستخدامات الأخرى المرافقة.

11– تشبع المدينة الرئيسية بالسكان، والبدء بلفظهم إلى المناطق المحيطة لعدم قدرتها على تقديم الخدمات لساكنيها.

12– النمو المفرط للمدن، وتعدد وظائفها، واكتظاظها بالسكان، وارتفاع أسعار الأراضي فيها، مما دفع ببعض المؤسسات أو الشركات الكبرى إلى نقل بعض نشاطاتها أو

فروعها إلى الضواحي خارج المدينة حيث أسعار الأراضي والأجور أقل، وزيادة المساحات وقلة الازدحام.

الدراسات السابقة:

قام عدد من الباحثين بدراسات محددة لبعض ضواحي المدن على مستوى عالمي وعربي ومحلي، ومع محدودية تلك الدراسات إلا أنَّها تشكل خلفية علمية جيدة يمكن الإفادة منها في مجال التطبيق العملي والمقارنة المكانية؛ **فعلى المستوى العالمي:** درس Lei & Bin 2008 الامتداد العمراني للضواحي في الصين وتوصلا إلى أن التركيز على تطوير المدن زاد من عدد السكان بشكل سريع، ممَّا أدى إلى توسع سريع أيضاً باتجاه هوامش المدن وضم كثير من الأراضي حولها للاستخدامات الحضرية.

وتناول Xiac, et.al (2005) تقييم التوسع العمراني وتغير استخدام الأرض في مدينة Shijiazhuang في الصين، وتوصلوا **إلى أنماط ثلاثة تقليدية:**

الأول: ارتبط بأغراض خاصة بتأسيس قاعدة عسكرية في المدينة زمن الحرب العالمية الثانية، والاستخدامات المتعلقة بها.

والثاني: نمط اجتماعي سياسي انتشر وقت الثورة الثقافية، وقد تأثر التوسع بالظروف القومية السياسة.

والثالث: النمط الطبيعي للنمو، أي توسع عمراني ناجم عن التطور الاقتصادي والنمو السكاني، وهو الذي دفع إلى نشأة الضواحي حول المدينة.

وسلّط Cohen (2002) الضوء على الضواحي الخمس لمدينة Buenos Aires في الأرجنتين من حيث انتشار الفقر وسوء توزيع الخدمات في تلك الضواحي، بسبب التطور السريع الذي رافق نشوء تلك الضواحي.

وفي الولايات المتحدة تطرق كل من Champion (1998) و(1998) Yeates و(1999) Fillman إلى التوسع الحضري والضواحي، ويعتقد هؤلاء أن العوامل الديموغرافية ممثلة في التزايد السكاني والضغط على الخدمات داخل المدن الكبرى،

والتطور في النقل وصناعة السيارات وتطور طرق النقل السريع واستخدامات الأرض، كلها عوامل كانت تقف وراء نمو الضواحي بسرعة، وكذلك رغبة الأمريكيين في الانتقال إليها بعد تعديل قانون العمل.

وعلى المستوى العربي: بحث الردادي (2005) في التوسع الحضري للمدينة المنورة وتقييم الخدمات الصحية فيها، وتبينّ أن هناك نقصاً في الخدمات الصحية في ضواحي المدينة بسبب عامل المسافة والنمو العشوائي لتلك الضواحي. وتتبع الرزاز (2000) تطور الضواحي العمرانية حول مدينة الجزائر، وتبينّ أنها تطورت بشكل متسارع وفجائي؛ ممَّا أدى إلى الزحف على الأراضي الزراعية في سهل متيجة بسبب شدة الطلب على المساكن، إلا أن ذلك كان له آثاره السلبية التي تمثلت في نقص الخدمات، واقترح الباحث التوسع الرأسي وإعادة النظر في تخطيط في تلك البلديات.

أمَّا يسري وأبو العطا (1997) عن جابر (2003) فقد عرضا استعمال الأرض في المدن الجديدة حول القاهرة، التي أنشأت لتخفيض الضغط السكاني عن العاصمة (القاهرة) وأقيمت عند هوامشها مثل: العاشر من رمضان/السادات/15 مايو، وتوصل الباحثان إلى أن تلك الضواحي تعاني نقص الخدمات وانحسار استخدام الأرض فيها على الوظائف السكنية والصناعية فقط.

وقامت الزايد (1997) بدراسة النمو السكاني في ضاحية الميدان في دمشق بسورية وأوضحت أن الضاحية تشكل الامتداد الجنوبي لمدينة دمشق باتجاه الطريق الخارجي المؤدي إلى الأردن، إذْ امتدت الحركة العمرانية بمحاذاة الطريق بشكل طولي سريع وكثيف؛ ممَّا أدى إلى زيادة متسارعة في عدد سكان الحي.

وعلى المستوى الأردني: أمكن الفصل بين مجموعتين من الدراسات: تناولت **الأولى** مباشرة دراسة بعض الجوانب في بعض الضواحي في مدينة عّمان الكبرى. وتناولت **الثانية:** دراسات للنمو السكاني والعمراني واستخدام الأرض في مدن الدراسة الرئيسية.

المجموعة الأولى:

عالجت العساف (2007) تقييم الخدمات في خريبة السوق وتلاع العلي في عّمان الكبرى، وركزت على تأثير الزيادة السكانية والتوسع العمراني السريعيين في الخدمات الصحية والتعليمية للسكان في هاتين الضاحيتين، كما درس أبو سنينة (2006) استعمالات الأرض في لواء الجامعة في أمانة عّمان الكبرى إذ بَيَّنَ الباحث أن النمو المتسارع في السكان والتوسع في المساحة العمرانية أديّا إلى تداخل أنماط استعمالات الأرض والوظائف وتغيرّها في ضواحي عّمان في هذا اللواء. واستنتج الباحث أن الوظيفة السكنية كانت السائدة على الاستخدامات الأخرى في تلك الضواحي.

وتناولت الحجاج (2000) التوسع العمراني في شفا بدران (إحدى ضواحي عّمان الكبرى) وتطرقت إلى مراحل النمو العمراني والسكاني في الضاحية وأثر ذلك في استعمالات الأرض فيها. وركز النوباني (1992) على التركيب الداخلي في ضاحية وادي السير في عّمان الكبرى وعلى أنماط استخدام الأرض فيها. ودرست جبر (1991) جغرافية السكان والمساكن في أبو نصير، وتطرقت إلى توزيع السكان والمساكن وكثافتهم فيها.

المجموعة الثانية:

ناقش سمحه (2010) قياس التحضر في الأردن، ودرس وبصبوص (1997) اتجاهات التحضر في الأردن، وتطرق صالح (2004) والظاهر (2002) والرواشدة (1995) ومسعود (1995) إلى التخطيط العمراني واستخدام الأرض والزحف العمراني على الأراضي الزراعية في عّمان الكبرى، كما عالج مصلح (1997)، وسمحه (1989) التغيرات السكانية والنمو السكاني في عّمان الكبرى.

وتطرق غرايبة (2008) إلى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في إربد خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية من المدينة. كما طبق أبو خرمه (2005) نظريات

النمو الحضري على مدينة إربد، ودرس كل من الرباعي (1995) وقديسات (1995) التوسع العمراني وتخطيط استعمالات الأرض في مدينة إربد.

وبحث البطران (2004) في النمو السكاني والعمراني لمدينة الزرقاء، وقام حيدر (1999) بدراسة استخدام الأرض في الزرقاء. وتناولت المغير (1999) التوسع العمراني الشريطي في الرصيفة.

ومع أهمية هذه الدراسات التي أفاضت في دراسة النمو والتوسع العمراني للمدن الرئيسية مع التركيز على معالجة التخطيط واستخدام الأرض في تلك المدن، إلا أن أحداً من الباحثين لم يتعرض لدراسة تباين معدلات النمو السكاني لتلك المدن وضواحيها مجتمعة تفصيلياً. وربما تميزت الدراسة الحالية بأنها محاولة من الباحث لدراسة موضوع النمو السكاني وتباين معدلات النمو بين المدن وضواحيها ومناقشة ذلك

النمو السكاني للمدن الأربع الرئيسية وضواحيها 1979–2004

شهد الأردن تغيرات اقتصادية واجتماعية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما تأثر الأردن خلال تلك المدة بالأحداث السياسية للمنطقة التي انعكست جمعيها على نمو السكان وتوزعهم في الدولة وفي المناطق الحضرية. فإذا نظرنا إلى النمو السكاني في الأردن وجدنا أن السكان قد تزايد عددهم من 2.1 مليون نسمة عام 1979 إلى 4.1 مليون نسمة عام 1994، ثم إلى 5.1 مليون نسمة عام 2004 بمعدلات نمو بلغت 4.8% للمدة1979–1994 و2.4% للمدة1994–2004. ويعود الفضل في ذلك النمو إلى الزيادة الطبيعية المرتفعة والهجرات القسرية التي تعرض لها الأردن منذ حرب 1967 مروراً بحرب الخليج عام 1991، ثم احتلال العراق عام 2003 (سمحه، 2010).

ولو استعرضنا نسبة التحضر في الأردن لوجدنا أن السكان الحضر يشكلون 59% و79% و78% من مجموع سكان الدولة في الأعوام 1979، 1994و2004 على

التوالي. وبالمقابل لو تتبعنا نسبة مجموع سكان المدن الأربع الرئيسية وضواحيها إلى مجموع سكان الأردن لوجدنا أنهم يمثلون 53 و 51% و 61% (الملحق 1والجدول 1).

الجدول رقم (1)

النسبة المئوية للسكان في المدن الأربع الرئيسية وضواحيها إلى مجموع السكان في الأردن 1979-2004*

المدينة وضواحيها	1979	1994	2004
عمّان وضواحيها	33%	30%	39%
الزرقاء وضواحيها	10%	10%	9%
الرصيفة وضواحيها	3%	5%	6%
إربد وضواحيها	7%	7%	7%
مجموع المدن الأربع وضواحيها	53%	52%	61%
مجموع سكان الأردن	100%	100%	100%
**درجة الهيمنة الحضرية	1.71	1.81	1.76

*المصدر: تعدادات السكان1979-1994-2004، دائرة الإحصاءات العامة. أمّا النسب فهي من حساب الباحث.

**نسبة سكان المدينة إلى مجموع المدن الثلاث التالية لها في الحجم.

وإذا أخذنا بالحسبان نسبة السكان في كل من المدن الرئيسية الأربع وضواحيها إلى مجموع سكان الدولة فإننا نلاحظ الآتي:

1- أن ثلث سكان الأردن كانوا يقطنون في مدينة عّمان وضواحيها عامي 1979 و1994 وارتفعت تلك نسبة لتصل إلى 39% عام 2004.

2- أن 10% من سكان الأردن كانوا يقطنون في مدينة الزرقاء وضواحيها في عامي 1979 و1994، ونحو 9% في عام 2004.

3- أن 7% من سكان الأردن كانوا يقطنون في مدينة إربد وضواحيها في أعوام 1979 و1994 و2004.

4- أن 3% من سكان الأردن كانوا يقطنون في مدينة الرصيفة عام 1979 وارتفعت تلك النسبة إلى 4.5% عام 1994، ثم إلى 6% عام 2004.

وتشير تلك البيانات إلى تركز نسبة عالية للسكان في مثلث قاعدته عّمان – الرصفية – الزرقاء ورأسه في إربد، ويضم نحو ثلاثة أرباع السكان الحضر في الأردن (انظر الشكل 1). كما تشير تلك البيانات إلى ارتفاع درجة الهيمنة الحضرية في الأردن، التي بلغت 1.71 عام 1979 و1.8 عام 1994 ثم 1.76 عام 2004. وربما يختلف الوضع في المستوى الجزئي عند معالجة التوزيع والنمو السكاني في كل مدينة من المدن الأربع الرئيسية وضواحيها على حدة.

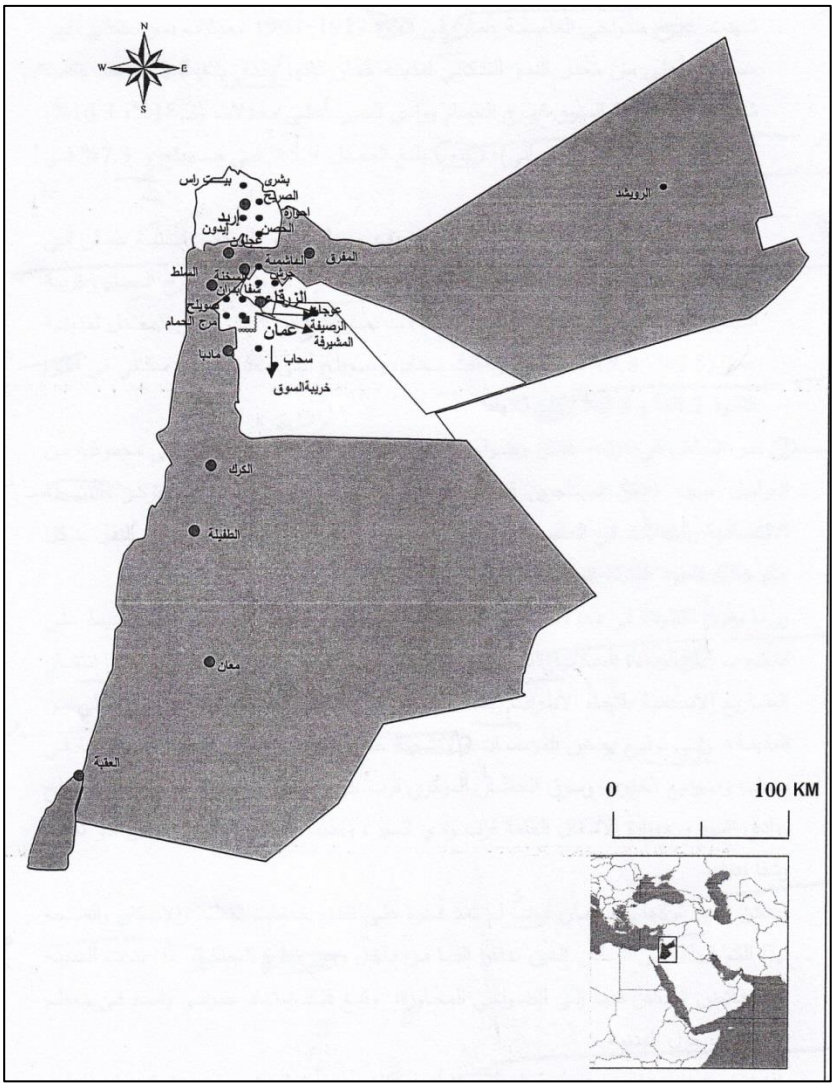

الشكل(رقم1)التوزيع الجغرافي للمدن الأربع الرئيسية وضواحيها في الأردن. المصدر: المركز الجغرافي الملكي.

معدلات النمو السكاني في مدينة عّمان وضواحيها:

شهدت ضواحي العاصمة عّمان جميعها في المدة1979 –1994 معدلات نمو سكاني غير مسبوقة، وأعلى من معدل النمو السكاني لمدينة عّمان ذاتها الذي بلغ 3.2%، فقد حققت شفا بدران، وخريبة السوق، ومرج الحمام ووادي السير أعلى معدلات (18.2%، 16.3%، 15.7%و 9.7% على التوالي)؛ في حين بلغ المعدل 5.9% في صويلح، و7.3% في سحاب (انظر الشكل2).

أمَّا في المرحلة الثانية (1994–2004) فقد ارتفع معدل النمو السكاني لمدنية عّمان إلى 5.5%، ومع تراجع المعدلات بالنسبة إلى الضواحي عموماً إلا أن ضواحي مرج الحمام وخريبة السوق وشفا بدران ظلت تحظى بمعدلات نمو سكاني أعلى من المعدل لمدينة عّمان(7.5%، 9.6%، 5.6%). وحققت سحاب وصويلح أدنى معدلات نمو سكاني في المرحلة الثانية 4.3% و2.3% للمدة ذاتها.

يعزى نمو السكان في مدينة عّمان وضواحيها وخاصة في المرحلة الأولى إلى مجموعة من العوامل أهمها: تدفق المهاجرين (قسراً وطوعاً)، والزيادة الطبيعية للسكان، وتركز النشاطات الاقتصادية والخدمات في العاصمة، والتطور السريع في إنشاء طرق النقل ووسائل النقل بشكل عام خلال العقود الثلاثة الماضية.

وربما يعزى التفاوت في معدلات النمو السكاني بين عّمان وضواحيها إلى عدم قدرة المدينة على استيعاب الزيادة السكانية كلها التي طرأت عليها منذ منتصف القرن الماضي، وإلى انتشار المشاريع الإسكانية باتجاه الأطراف، وبشكل خاص في الاتجاه الجنوبي والشرقي والشمالي من المدينة، وإلى توقيع بعض المؤسسات والنشاطات خارج العاصمة مثل المدنية الصناعية في سحاب وصوامع الحبوب وسوق الخضار المركزي قرب خريبة السوق، والمدينة الطبية بين صويلح ووادي السير، ووزارة الأشغال العامة قرب وادي السير، ومدينة الملاهي بجوار إسكان أبو نصر وشفا بدران.

ويمكن القول: إنَّ مدينة عّمان أيضاً لم تعد قادرة على تقديم خدمات التعليم والإسكان والصحة لهذا الكم الهائل من السكان الذين تدفقوا إليها من داخل المملكة ومن خارجها، لذا بدأت المدينة تلفظ فائض السكان فيها إلى الضواحي المجاورة، وتبع ذلك امتداد عمراني واسع في معظم الاتجاهات حول المدنية.

وإذا استعرضنا ضواحي مدينة عّمان وجدنا أنها كانت سابقاً تمثل تجمعات ريفية حول عّمان، ولكن التمدد العمراني إلى عمّان، الناجم عن الزيادة في عدد السكان جعل من تلك التجمعات مناطق جذب للمهاجرين إليها، وللسكان الذين فضلوا الخروج من عّمان إلى تلك الضواحي بعيداً عن الاكتظاظ السكاني وعن الضوضاء والازدحام في حركة عكسية.

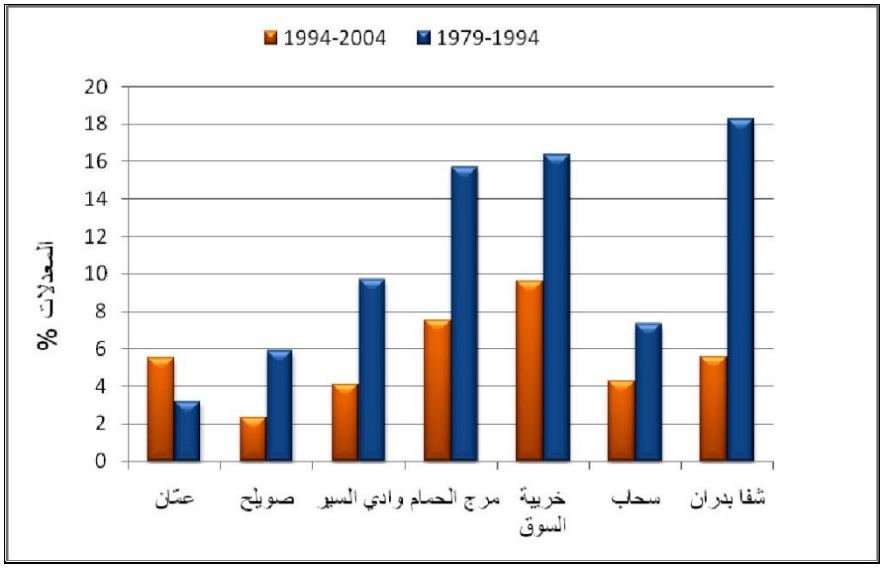

الشكل/ 2 معدلات نمو سكان مدينة عمّان وضواحيها والمسافة (كم) بين مركز المدينة وضواحيها 1979-2004. مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، والمعدلات والمسافات من حساب الباحث.

كما أن كثيراً من تلك الضواحي شهدت معدلات نمو سكاني مرتفعة بسبب ظهور مشاريع الإسكان الجماعية للموظفين وذوي الدخل المحدود مثل: إسكان مرج الحمام، وإسكان أبو نصير، وإسكان الصيادلة قرب خريبة السوق في اليادودة، وكذلك إنشاء مدينة صناعية قرب سحاب عام 1981.

وفي المرحلة الثانية (1994–2004) شهدت عّمان معدل نمو سكاني أعلى من المرحلة الأولى (5.5%)، وربما يعزى ذلك إلى تدفق اللاجئين العراقيين إلى الأردن منذ مطلع العقد الأول في الألفية الثالثة. كما أن كثيراً من العراقيين تدفقوا للاستثمار في الأردن وفي عّمان بشكل خاص؛ ممَّا زاد من عدد سكان المدينة ذاتها. ويعتقد الرواشدة (1955) أن التوسع العمراني توجه شمالاً وغرباً، وبشكل أقوى من الاتجاه جنوباً وشرقاً نحو المناطق الصحراوية. لكن ذلك الأمر تبدل في الوقت الحاضر إذْ أضحى التوسع العمراني جنوباً وشرقاً أكثر من الشمال والغرب؛ وذلك بسب رخص أسعار الأراضي، التي كانت في السابق تزرع بالحبوب ولم تكن صحراوية!!.

وفضلاً عمَّا سبق فإن النمو السكاني الذي شهدته شفا بدران وخريبة السوق ومرج الحمام والتي حققت أعلى معدلات النمو السكاني في المرحلتين يعود إلى عوامل أخرى مثل:/ إنشاء جامعة العلوم التطبيقية وقيادة الدرك في شفا بدران، وتوسعه الطريق الرئيسي الذي يربط شارع الأردن مع شفا بدران وبيرين إلى الزرقاء وجرش (الحجاج، 2000)، وأبو سنينة، 2006).

أمَّا في خريبة السوق واليادودة، فقد ساعد انخفاض أسعار الأراضي في تلك المنطقة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي على انتقال كثير من السكان إلى تلك المنطقة، وكذلك قربها من مركز الجمارك القديم ووقوعها على الطريق الرئيسي القديم الذي يربط عّمان مع مادبا وجنوب الأردن، وكذلك إلى إنشاء طريق عّمان الأزرق الذي يربط الأردن مع السعودية، وإنشاء صوامع الحبوب بالقرب منها في الجويدة وعلى الطريق ذاته (العساف ،2007).

وفي مرج الحمام ساعد إنشاء إسكان مرج الحمام وإسكان عالية بالقرب منها على التوسع العمراني في هذا الاتجاه، كما ساعد على ذلك مرور طريقين رئيسيين عبر مرج الحمام: الأول يربط جنوب عّمان مع غور الأردن والبحر الميت، والثاني الطريق الرئيسي الذي يربط غرب عّمان مع ذات الإقليم.

أمَّا في وادي السير فقد ساعد على نموها إنشاء المقر الرئيسي لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم فيها UNRWA، وكذلك معهد التدريب المهني التابع لتلك الوكالة، فضلاً عن إنشاء بعض المؤسسات الحكومية وقربها من مدينة الحسنين الطبية وإسكان الأمير راشد بن الحسن (النوباني، 1992).

وفيما يتعلق بالتراجع الذي شهدته بعض الضواحي مثل صويلح وسحاب، فيعزى في حالة الأولى إلى عوامل طبيعية، وفي حالة الثانية إلى انتشار المحاجر ومصانع الطوب والرخام في تلك المنطقة فضلاً عن انتشار المقبرة الإسلامية فيها.

ويمكن القول بشكل عام: إنَّ النمو السكاني في مدينة عّمان قد أدى إلى النمو العمراني وإلى اتساع شبكة طرق النقل والمواصلات وتنفيذ الطرق الرئيسة. وكذلك أدى عدم توافر أراضٍ كافية لذوي الدخل المحدود والمتوسط، وارتفاع أسعار الأراضي وغياب التخطيط المتكامل إلى إنشاء مبانٍ عشوائية. وقد دفعت تلك العوامل الحكومة إلى إنشاء أمانة عّمان الكبرى في مطلع عام 1987 تضم مدينة عّمان وضواحيها.

ويذكر لنا المصلح (1997) أن عّمان شهدت كثافات سكانية عالية، وأنّ الضواحي أصبحت جاذبة للسكان لانخفاض أسعار الأراضي فيها، فضلاً عن أن 57% من العائدين الأردنيين من دول الخليج في عام 1992 استقروا في عّمان وضواحيها، كما يذكر لنا أن ارتفاع الخصوبة والهجرة إلى ضاحية خريبة السوق كانا وراء ارتفاع الكثافة السكانية فيها (1731 نسمة/كم2) وهي من بين أعلى الكثافات السكانية في عّمان الكبرى.

النمو السكاني في مدينة إربد وضواحيها:

بلغ معدل النمو السكاني لمدينة إربد 4.5% في المدة 1979–1994، في حين فاقت معدلات النمو السكاني في ضواحيها ذلك المعدل (كما هو الحال بالنسبة إلى ضواحي مدينة عّمان) في المدة ذاتها، فقد حققت إيدون معدلاً بلغ 8.8% يليها في ذلك بيت رأس 6.7% وبشرى 5.3، ثم الحصن 4.9% ثم حوارة والصريح بمعدل بلغ 4.7% لكل منهما. أمَّا في المرحلة الثانية (1994–2004) فقد اختلف الوضع تماماً عن مدينة عّمان، فقد انخفض معدل النمو السكاني لمدينة إربد إلى 2.5% وحققت مثله ضواحي إيدون والحصن، في حين حققت بيت رأس وبشرى وحوارة معدلات بلغت بين 5.4 و3.5% و3.3% على التوالي، في الوقت الذي انخفض فيه معدل النمو السكاني لضاحية الصريح إلى 2.3% (الملحق1والشكل3).

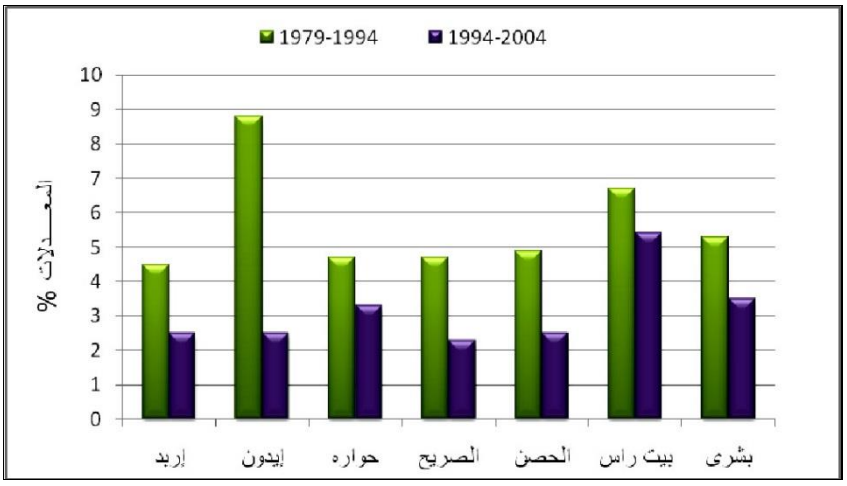

الشكل/ 3 معدلات نمو سكان مدينة إربد وضواحيها والمسافة(كم)بين مركز المدينة وضواحيها 1979–2004. مصدرالبيانات: دائرة الإحصاءات العامة أمَّا المعدلات والمسافات فمن حساب الباحث.

ونستطيع القول: إنَّ التفاوت لم يكن كبيراً بين معدلات النمو السكاني في مدينة إربد وضواحيها بشكل عام وفي المرحلتين (باستثناء أيدون وبيت رأس)؛ ويعزى ذلك إلى اختلاف التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة إربد عنه في محافظة عّمان، إذْ تضم إربد أكبر عدد من المراكز الحضرية في المملكة بنسبة بلغت 37% من مجموع تلك المراكز. وربما يعود الاختلاف في معدلات النمو السكاني بين مدينة إربد وضواحيها إلى العوامل الآتية:

لم تعد إربد قادرة على استيعاب النمو المتزايد لسكانها بفعل الهجرة الداخلية إليها من الريف المجاور؛ وذلك لعوامل طبيعة تضاريسية في الغرب، لذا امتد العمران في المرحلة الأولى جنوباً نحو إيدون بسبب إنشاء جامعة اليرموك، كما امتد بالاتجاه الشمالي نحو بشرى وبيت رأس بسبب إنشاء منطقة حرفية صناعية وتطوير طريق إربد – أم قيس شمالاً. وكذلك الحال بالنسبة إلى حوارة والحصن، إذْ جرت توسعة الطريق الذي يربط إربد مع الرمثا والمفرق باتجاه الشرق نحو العراق وسورية، وإنشاء مدينة الحسن الصناعية شرقاً، ثم إنشاء جامعة العلوم والتكنولوجيا وإنشاء مستشفي الملك المؤسس، وتوسعة طريق اربد– الحصن– عّمان في المدخل الجنوبي للمدينة. أمَّا الصريح فقد كان دور الزيادة الطبيعية مهماً في نمو السكان فيها (سمحه والباير، 2009).

وقد حققت بيت رأس أعلى معدل في المرحلة الثانية 5.4% وربما يعود ذلك إلى تطوير الطريق الذي يعبر هذه الضاحية باتجاه التجمعات العمرانية في شمال اربد، وبوصفه طريقاً رئيسياً يفضي إلى منطقة سياحية، تعدُّ من بين أهم مناطق السياحة الداخلية الأردنية (الحّمة– أم قيس– الأغوار الشمالية). كما أوضح بعض الباحثين أن التوسع شمالاً جاء نتيجة انخفاض أسعار الأراضي فضلاً عن ارتفاع مستوى المعيشة للسكان (المسلماني، 2003) وأبو خرمه (2005) والدرادكة (2004).

النمو السكاني في مدينة الزرقاء وضواحيها:

بلغ معدل النمو السكاني في مدينة الزرقاء 3.5% في المرحلة الأولى (1979–1994) في حين حققت الهاشمية والسخنة معدلين بلغا 8.3% و5.7% على التوالي. وهنا أيضاً تتفوق الضاحيتان على المدينة الرئيسة ذاتها، وربما يعزى السبب في حالة الهاشمية إلى وجود مصفاة النفط بالقرب منها ومحطة الحسين الحرارية، وإنشاء إسكان الهاشمية، ووقوعها على طريق الزرقاء – بلعما– المفرق، فضلاً عن انخفاض أسعار الأراضي في تلك المنطقة؛ ممَّا جذب عدداً من المهاجرين إليها من داخل المحافظة ومن العائدين الأردنيين بعد حرب الخليج في مطلع التسعينيات. أمَّا في حالة السخنة فقد نمت لوجود أحد مخيمات اللاجئين بجوارها، وكذلك لانخفاض أسعار الأراضي فيها (الملحق1 والشكل4).

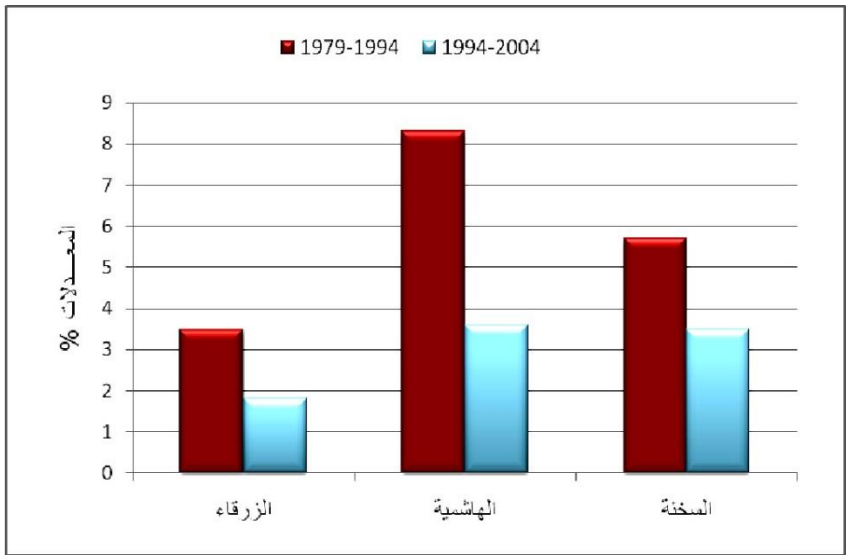

الشكل/ 4 معدلات نمو سكان مدينة الزرقاء وضواحيها والمسافة(كم)بين مركز المدينة وضواحيها 1979–2004. مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، أمَّا المعدلات والمسافات فمن حساب الباحث.

وفي المدة (1994–2004) حققت الضاحيتان(الهاشمية والسخنة) معدلين أعلى من معدل مدينة الزرقاء 3.6% و3.5% في حين تراجع معدل النمو السكاني في الزرقاء إلى نحو النصف، ومرد ذلك عدم قدرة المدينة على استيعاب مهاجرين جدد إليها بسبب ارتفاع الكثافة السكانية فيها، وامتداد العمران بالاتجاهين الشرقي نحو الهاشمية والشمالي الغربي نحو السخنة، وكذلك إنشاء مجمع الأمير محمد الرياضي على طريق الزرقاء–الهاشمية. ويضاف إلى ذلك أن منطقة الزرقاء حظيت بـ 28% من العائدين الأردنيين إثر حرب الخليج 1992. وقد توجه معظم هؤلاء لشراء الأراضي والاستقرار في الهاشمية أو السخنة، فضلاً عن أن الهاشمية قد انضمت إدارياً إلى الزرقاء بعد أن كانت تابعة لمحافظة المفرق، ونظراً إلى وقوع مصفاة النفط بجوارها فقد جذبت كثيراً من السكان للاستقرار فيها (المجالي، 2005). ويمكن أن نضيف إلى ما سبق ارتفاع معدلات الخصوبة في كلتا الضاحيتين .

النمو السكاني في مدينة الرصيفة وضواحيها:

نشأت الرصيفة أصلاً كضاحية تقع على الطريق الرئيسي القديم الذي كان يربط عّمان بالزرقاء ولوقوعها على ضفاف مجرى نهر الزرقاء الأعلى وبالقرب من مناجم الفوسفات الأردنية، وقد عُدَّتْ حينئذٍ إحدى الضواحي السكنية والسياحية إثر إنشاء المتنزهات فيها بمحاذاة مجرى النهر (المغيرّ، 1999). وقد سكن الرصيفة مجموعة من الشركس الذين قدموا إلى الأردن منذ 1880 واستقروا فيها، وبعد نكبة فلسطين 1948 وفد إليها اللاجئون وعملوا في الزراعة ثم في مناجم الفوسفات في الرصيفة، وفي عّمان أو الزرقاء.

وإثر التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب الأردن في الستينيات والسبعينيات اندثرت الوظيفة السياحية للمدينة، وأصبح عدد من سكانها يعملون في عّمان أو الزرقاء خاصة بعد إنشاء عدد من المصانع على ضفاف النهر بين الرصيفة والزرقاء. وتوسعت المدينة في اتجاهات عديدة أهمها الاتجاه الشمالي والشرقي والغربي.

وتعدّ الرصيفة رابع مدينة في الأردن من حيث الحجم (137000 نسمة)، وتسود فيها أعلى قيم الكثافة السكانية بالقرب من مركز المدينة، كما شهدت معدلات نمو سكاني سريعة ومرتفعة. فعلى سبيل المثال شهدت ضاحية عوجان أعلى الكثافات السكانية في الرصيفة، وهي من أقدم الضواحي ويسودها الاستخدام السكني (الملحق1 والشكل5).

وقد نمت المشيرفة وعوجان كضاحيتين في الرصيفة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الهجرة القسرية من فلسطين 1948 و1967، إذْ تدفق اللاجئون إلى المدن الأردنية بشكل عام حيث تتوافر فرص العمل، وإلى ارتفاع معدلات الخصوبة فيهما بالدرجة الثانية. وفي منتصف السبعينيات والثمانينيات انتقل السكان إلى هاتين الضاحيتين لقرب ضاحية المشيرفة من مدينة عّمان ومخيم حطين للاجئين وإنشاء مدينة الحجاج بالقرب منها، وإنشاء بعض مشاريع الإسكان حول الضاحيتين، ورخص أسعار الأراضي فيهما.

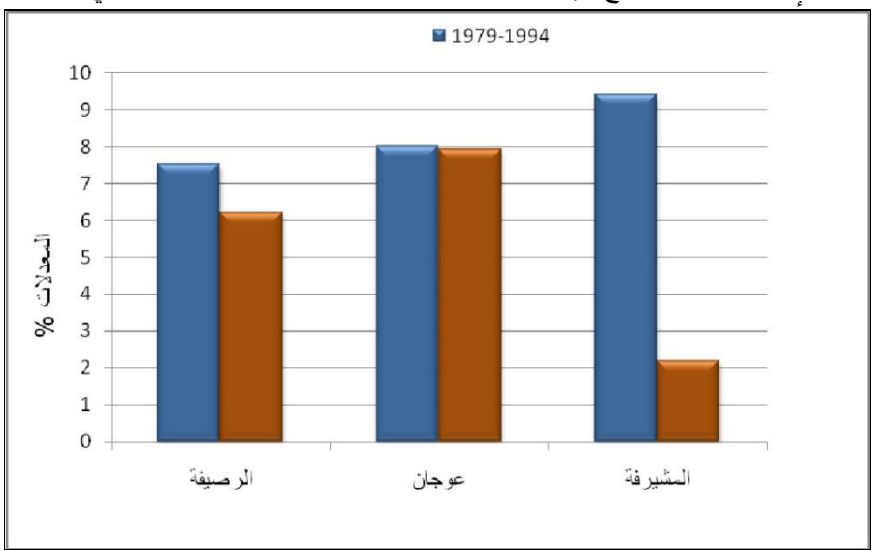

الشكل/ 5 معدلات نمو سكان مدينة الزرقاء وضواحيها والمسافة(كم)بين مركز المدينة وضواحيها 1979–2004. مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، أمّا المعدلات والنسب فمن حساب الباحث.

والواقع أن انتشار ظاهرة الأراضي الطبب (أي أملاك الدولة) التي وضعت يدها عليها عشائر بني حسن والدعجة، بوصفها واجهات عشائرية أو مقاسم عشائرية، قد ساعد على بيع كثير من تلك الأراضي في ضواحي الرصيفة بالحجة (شهادة تفيد أن المشتري اشترى قطعة الأرض من البائع الذي لا يملك الأرض مع توقيع شهود عليها). وبقى الأمر كذلك إلى أن قامت الدولة منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي بتنظيمها وتمليكها للسكان لقاء مبالغ محددة، ثم قامت بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لها. وأظهرت إحدى الدراسات أن 85% من سكان الرصيفة وضواحيها اشتروا أراضيهم بطريقة الحُجّة، ممَّا ساعد على انتشار السكن العشوائي (المغير، 1999). وربما يفسر ذلك بوجود أعلى الكثافات السكانية في ضاحية عوجان، فضلاً عن إنشاء طريق ياجوز – الرصيفة – الزرقاء الذي يعبر من تلك الضاحية.

وبالنسبة إلى ضاحية المشيرفة نلاحظ أن نموها كان أبطأ في المرحلة الثانية منه في المرحلة الأولى، ومرد ذلك إعادة التقسيم الإداري في الرصيفة وضم بعض أجزاء المشيرفة إدارياً إلى قصبة الرصيفة؛ ممَّا أدى إلى خفض النمو السكاني فيها.

علاقة المسافة بين المدن الأربع الرئيسية وضواحيها وبين معدلات النمو السكاني.

جاءت هذه المحاولة من الباحث لاختبار علاقة المسافة بين المدن الأربع الرئيسية وضواحيها وبين معدلات نموها، وقد اختيرت المرحلة الأولى التي شهدت معدلات نمو أعلى من المرحلة الثانية، كما أنها شهدت تطوراً عمرانياً أسرع من المرحلة الثانية. واعتمد الباحث على بيانات قام برصدها ميدانيا في عّمان والزرقاء والرصيفة، وعلى بيانات من أمانة إربد الكبرى عن المسافات بالكيلومتر بين كل مدينة وضواحيها. وقد اعتُمِدَتِ المسافة التي تقطعها حافلات الركاب الصغيرة من المواقف الرئيسية لها في مركز المدينة الرئيسية وحتى نهاية خط الحافلة في الضاحية المعنية.

وقد افترض الباحث انه كلما كانت المسافة بين المدينة الرئيسية والضاحية أقرب كانت معدلات النمو السكاني في الضاحية أعلى من مثيلاتها في الضواحي الأبعد مسافة. واستُخدِمَ معامل ارتباط بيرسون لاختبار العلاقة، ثم اختبرت قيمة المعامل باستخدام توزيع Student "t" (الجدول2).

العلاقة بين المسافة ومعدلات النمو في ضواحي عّمان:

بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المسافة ومعدلات النمو السكاني في مدينة عّمان وضواحيها 0.43، وهي تعبر عن علاقة ارتباط ضعيفة. وباختبار قيمة معامل الارتباط باستخدام توزيع t تبيّن أنّ قيمة t المحسوبة = 0.95، وبالمقابل فإنَّ القيمة النظرية في جدول t وبدرجات حرية= 4 وعند مستوى معنوية 0.05 تساوي 2.78. وذلك يعنى أن قيمة t المحسوبة اصغر من قيمة t الجدولية، وبذلك نقبل فرضية العدم القائلة: لا توجد فروق جوهرية بين معامل الارتباط المحسوب ومعامل ارتباط صفر. كما أن ذلك يشير إلى أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 .

العلاقة بين المسافة ومعدلات النمو في ضواحي اربد:

بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المسافة ومعدلات النمو السكاني في مدينة إربد وضواحيها 0.57 وهي تعبر عن علاقة متوسطة. وباختبار قيمة معامل الارتباط باستخدام توزيع t تبين ان قيمة t المحسوبة تساوي 1.44. وبالمقابل فان القيمة النظرية في جدول t وبدرجات حرية = 4 وعند مستوى معنوية 0.05 تساوي 2.78 أيضاً. وذلك يعنى أن قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية، وبذلك نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد فروق جوهرية بين معامل الارتباط المحسوب ومعامل الارتباط صفر. كما أن ذلك يشير إلى أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 (الجدول 2).

الجدول رقم(2).

قيم معامل الارتباط وقيم اختبارات t المحسوبة للعلاقة بين معدلات النمو السكاني والمسافة للمدن الأربع الرئيسية الأردنية.

المدينة وضواحيها	معامل الارتباط	شدة العلاقة	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية بدرجة حرية=4 وعند مستوى معنوية=0.05
عمّان	0.43	ضعيفة	0.95	2.78
إربد	0.57	متوسطة	1.44	2.78
الزرقاء	1	قوية جدا	-	-
الرصيفة	1	قوية جدا	-	-

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، أمّا قيم معامل الارتباط فمن حساب الباحث.

العلاقة بين المسافة ومعدلات النمو في ضواحي الزرقاء والرصيفة:

تبيّن من حساب معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المسافة ومعدلات النمو السكاني في ضواحي الزرقاء والرصيفة أن قيمة معامل الارتباط كانت 1 صحيحاً في كلتا المدينتين، وذلك يعنى ارتباطاً تاماً، ومن ثمَّ كانت العلاقة قوية جداً بين المسافة ومعدلات النمو السكاني. وتجدر الإشارة إلى أن المسافة بين الزرقاء وضاحيتي الهاشمية والسخنة (11و12كم) متقاربة جداً، وكذلك الحال بالنسبة إلى المسافة بين الرصيفة وضاحيتي عوجان والمشيرفة (5و6كم).

النتائج:

- تبيّن من البحث أن ضواحي المدن الأربع الرئيسية في الأردن كلّها قد حققت معدلات نمو سكاني أعلى من مثيلاتها للمدن الرئيسية في المرحلة الأولى (1979-1994)، حتى أن بعضها استمر في تحقيق معدلات أعلى من المدن لرئيسية في المرحلة الثانية (1994-2004. وذلك يعني أن المدن الرئيسية لم تعد قادرة على استيعاب مزيد من السكان، لذا بدأت تلفظ تلك الزيادة إلى ضواحيها في حركة هجرة عكسية إلى الضواحي، وربما تستمر تلك الحركة مستقبلاً عدة عقود، إذْ تراجعت معدلات

النمو السكاني في كل من إربد والزرقاء والرصيفة، كما أن عّمان مع ارتفاع معدل النمو السكاني فيها في المرحلة الثانية عنه في الأولى، إلا أن ذلك المعدل يظل أقل من معدلات النمو السكاني في ثلاث من ضواحيها. وتؤكد تلك النتيجة صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن الضواحي تنمو سكانياً بمعدلات أعلى من معدلات المدن ذاتها.

- أوضح البحث أن هناك اختلافاً في معدلات النمو السكاني بين المدن وضواحيها إذْ بلغ معدل النمو السكاني في المرحلة الأولى في بعض الضواحي أضعاف المعدل للمدينة الرئيسية في عّمان مثل مرج الحمام وخريبة السوق (انظر الملحق 1)، وضعف المعدل للمدينة الرئيسية في الزرقاء (الهاشمية)، في حين كانت وتيرة المعدلات مرتفعة ومتقاربة في الرصيفة، ومتوسطة الارتفاع ومتقاربة في مدينة إربد (باستثناء إيدون التي كانت مرتفعة جداً).

أمَّا في المرحلة الثانية فقد انخفضت وتيرة المعدلات في إربد انخفاضاً ملحوظاً ومتقارباً جداً (باستثناء بيت رأس)، وبشكل متقارب بين ضواحي الزرقاء. إلا أن انخفاضاً حاداً شهدته المشيرفة إحدى ضواحي الرصيفة، وقد نجم ذلك عن إعادة تقسيم المدينة إدارياً، وضم أجزاء من تلك الضاحية إلى مدينة الرصيفة.

وتقاربت معدلات النمو السكاني في ضواحي الزرقاء، كما تقاربت معدلات النمو السكاني في ضواحي عّمان باستثناء صويلح التي حققت معدلاً متدنياً، وخريبة السوق التي حققت أعلى معدل مع مراعاة ارتفاع معدل النمو السكاني في مدينة عّمان في المرحلة الثانية.

- لم يؤثر عامل المسافة بين مركز المدينة والضواحي في حالة مدينتي عمان وإربد في التباين بين معدلات النمو السكاني لتلك الضواحي، وجاء الارتباط سالباً، وأظهر اختبار t أنه لا توجد دلالة إحصائية لقيمة معامل الارتباط في كلتا المدينتين.

أمَّا فيما يتعلق بمدينتي الزرقاء والرصيفة فقد كان الارتباط قوياً والعلاقة وثيقة بين مركزي المدينتين وضواحيهما، وربما كان لتساوي المسافة ومحدودية عدد الضواحي دور فعال في قوة العلاقة، فضلاً عن أنهما تتميزان بأنهما مدينتان تضمان كثيراً من الأحياء الشعبية. وتؤكد النتيجتان السابقتان ما ورد في الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة بين تباين معدلات النمو تبعاً للمسافة من مركز المدينة: إذْ جاءت العلاقة سلبية في حالة مدينتي عمان واربد، في حين جاءت إيجابية بالنسبة إلى الزرقاء والرصيفة.

- كشف البحث عن وجود هجرة عكسية من المدن الرئيسية إلى ضواحيها بدليل معدلات النمو السكاني المرتفعة التي حققتها تلك الضواحي، ولم تتجاوز الهجرة العكسية تلك الضواحي إلى مدن أخرى في الدولة؛ لأن تلك المدن لا تستطيع تقديم فرص العمل الكافية للسكان.
- أوضح البحث أن تغيير التقسيمات الإدارية قد أثر تأثيراً واضحاً في معدلات النمو السكاني في كل من عوجان (بين الرصيفة والزرقاء) والمشيرفة في الرصيفة. وقد تأثرت كثير من الضواحي عند تأسيس هيئات حاكمية جديدة (أمانة عّمان الكبرى 1987، وأمانة إربد الكبرى 2000، والزرقاء 2006، حيث كان الهدف هو إدارة الخدمات التي تقدم للبلديات والتجمعات السكنية المحيطة بتلك المدن الرئيسية، لكن يبدو أن النمو السكاني كان أسرع وأكبر من تلك القدرات على تقديم الخدمات لتلك الضواحي.
- تبيّن البحث أن نشوء الضواحي وتركزها حول المدن الأربع الرئيسية زاد من حدة التركز السكاني في الجزء الشمالي الغربي من الدولة (60% من مجموع سكان الدولة)، كما تعمق مركز الثقل السكاني في الدولة، في حين ظل النمو السكاني بطيئاً في المناطق الحضرية الأخرى في الدولة.

المقترحات:

1- نظراً إلى النمو السكاني المرتفع في الضواحي يرى الباحث ضرورة دراسة الخصوبة في تلك الضواحي لمعرفة دورها في ذلك النمو.

2- اتخاذ إجراءات أو سياسيات سكانية لتنظيم الأسرة في الضواحي والحد من الهجرة إلى المدن الرئيسية من جهة، ومن جهة أخرى؛ إيجاد مغريات وحوافز للعيش في المدن الصغيرة والمتوسطة في المحافظات الأخرى لتصبح جاذبة للسكان فضلاً عن توفير الخدمات اللازمة والضرورية وتحسينها وتحديثها في تلك المدن.

3- إنشاء بعض الصناعات أو فروع لها ولاسيَّما الخفيفة منها في المدن الصغيرة والمتوسطة.

4- تطوير العواصم الإقليمية وتنميتها بوصفها أقطاب نمو وتدعيم للامركزية.

5- دراسة مدى توافر الخدمات الأساسية للسكان في الضواحي.

الملحق رقم(1). عدد السكان ومعدلات النمو السكاني للمدن الأربع الرئيسية وضواحيها والمسافة بين المدينة وضواحيها في الأردن 1979–2004*:

المدينة	عدد السكان			معدلات النمو السكاني		المسافة كم
	1979	1994	2004	79-94	94-04	–
عمّان	623925	969598	1565627	3.2	5.5	–
صويلح	23996	53250	65105	5.9	2.3	14
وادي السير	24400	89184	128387	9.7	4.1	15
مرج الحمام	2163	16586	31928	15.7	7.5	14
خريبة السوق	4864	40216	91527	16.3	9.6	17
سحاب	11974	32153	47075	7.3	4.3	18
شفا بدران	2470	25555	41548	18.2	5.6	11
المجموع	693792	1226542	1971197	–	–	–
الزرقاء	218065	350849	412914	3.5	1.8	–
الهاشمية	6300	19190	26271	8.3	3.6	12

السخنة	4390	9557	13015	5.7	3.5	11
المجموع	228755	379596	452200	-	-	-
إربد	113048	208329	260808	4.5	2.5	-
إيدون	4497	14661	18518	8.8	2.5	5
حواره	5120	9757	13088	4.7	3.3	7
الصريح	8428	15957	19577	4.7	2.3	8.5
الحصن	8341	16302	20608	4.9	2.5	11
بيت راس	4628	11475	18423	6.7	5.4	4.5
بشرى	4125	8539	11645	5.3	3.5	4.5
المجموع	148187	285020	362667	-	-	-
الرصيفة	49885	137247	234921	-	-	-
عوجان	2454	7233	14295	7.5	6.2	-
المشيرفة	11780	41648	50497	8	7.9	6
المجموع	64119	186128	299713	9.4	2.2	5
مجموع المدن الأربع وضواحيها	1134853	2077286	3085777	-	-	-
من الأردن%	54%	51%	61%	-	-	-

* مصدر البيانات الأصلية للسكان: تعدادات السكان 1979، 1994، 2004 :دائرة الإحصاءات العامة. والمعدلات من حساب الباحث. أمّا المسافات فمصدرها القياس الميداني للباحث.

المراجع والمصادر

المراجع العربية:

1- بحيري، صلاح الدين (1999)، قراءات في التخطيط الإقليمي: وجهة نظر جغرافية، دار الفكر المعاصر، بيروت.

2- جابر، محمد (2003)، جغرافية العمران الريفي والحضري، الأنجلو مصرية، القاهرة.

3- حمدان، جمال (1977)، جغرافية المدن، ط2، النهضة المصرية، القاهرة.

4- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن: 1979، 1994، 2004، عمان.

5- صافيتا، محمد وعطية، عدنان (2006)، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، منشورات جامعة دمشق، دمشق.

6- ملكاوي، حنان (2002)، مدينة عمان، دار الكندي، اربد.

7- الهيتي، صبري (2002)، جغرافية المدن، دار صفاء للنشر، عمان.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. أبو سنينة، تيسير (2006)، تقييم أنماط استعمالات الأرض الحضرية والوظائف في لواء الجامعة ، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية.
2. البطران، محمد (2004)، النمو العمراني لمدينة الزرقاء خلال النصف الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
3. الحجاج، حنان (2001)، التوسع العمراني لمنطقة شفا بدران خلال النصف الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
4. جبر، كفاية (1991)، مدينة أبو نصير السكنية، دراسة في جغرافية السكان والمساكن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

5. الدرادكة، قاسم (2004)، تأثير جامعة اليرموك على التشكيل الحضري لمدينة اربد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
6. الرباعي، زياد (1995)، التغير السكاني وآثاره على التخطيط العمراني لمدينة اربد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
7. رزاز، محمد (2000) نشأة وتطور الضواحي العمرانية حول مدينة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
8. الردادي، محمد (2005)، العلاقة بين توزيع السكان والمراكز الصحية في المدينة المنورة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
9. الزايد، إيمان (1997)، النمو السكاني والتطور العمراني الخدمي في حي الميدان بدمشق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.
10. العساف، رنا (2007)، تقييم الخدمات في منطقتي خريبة السوق وتلاع العلي في أمانة عمان الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
11. المجالي، شريف (2004)، تغير النمو والتوزع السكاني في محافظة الزرقاء 1960-2004، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
12. المسلماني، عامر (2003)، الأنماط المكانية لقيم الأراضي في مدينة إربد وأثر بعض العوامل في هذه القيم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
13. المغير، ربا(1999)، تطور مدينة الرصيفة رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
14. النوباني، محمد (1992)، التركيب الداخلي لمدينة وادي السير، دراسة في السكان والمساكن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
15. مصلح، محمد (1997)، التغيرات السكانية في عمان الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

البحوث المنشورة في المجلات والدوريات:

1. أبو خرمه، سليمان (2005)، نظريات النمو الحضري، دراسة حالة: مدينة إربد، شمال الأردن، أبحاث اليرموك، الإنسانية والاجتماعية، المجلد 21، 865–902.
2. خميس، موسى (1986)، النمو لسكاني للمدن في محافظة اربد، دراسات، المجلد 13، العدد 3.
3. الرواشدة، سميح (1995)، الزحف العمراني داخل حدود عمان الكبرى 1945–1994، مجلة المقياس، المركز الجغرافي الملكي الأردني، عمان.
4. سمحه، موسى (2010)، قياس التوزع الجغرافي للسكان ونسبة التحضر في الأردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 7، العدد 1.
5. سمحه، موسى (1990)، النمو السكاني في مدينة عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 3، العدد 1.
6. سمحه، موسى والباير بلال (2009)، النمو السكاني والاحتياجات السكنية في لواء بنى عبيد بمحافظة إربد – الأردن 1979–2004، مقبول للنشر في مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب.
7. صالح، حسن (2004)، التجربة الأردنية في تخطيط مدينة عمان الكبرى: تحليل وتقويم، دراسات، المجلد 31، عدد 3.
8. الظاهر، نعيم(2002)، الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مدينة عمان الكبرى، دراسات، المجلد 29، العدد 1.
9. غرايبة، خليف (2008)، الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في محافظة إربد في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 2.
10. فاعور، علي(2000)، واقع النمو الحضري والتحديات المستقبلية للعواصم والمدن العربية الكبرى، مجلة المدينة العربية، العدد 98.

11. قديسات، منير (1995)، استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية في دراسة التوسع العمراني لمدينة اربد، مجلة المقياس، المركز الجغرافي الملكي الأردني، عمان.

أوراق عمل الندوات والمؤتمرات:

1. بصبوص، عادل (1997)، اتجاهات التحضر في الأردن، بحث مقدم لندوة السكان في الأردن نظمتها دائرة الإحصاءات العامة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، عمان.
2. مسعود، فيروز (1995)، التخطيط الحضري لمدينة عمان، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر عمان، الواقع والطموح، أمانة عمان الكبرى.

المراجع الأجنبية:

Referances:

1- Fillman, J. and Getis, A. and Getis, J. (1999), Human Geography, McGraw-Hill, Boston.
2- Hartshorn, T. (1980), Interperting the City, An Urban Geography, John Wiley, New York.
3- Montgomery, H. and Stern, R. and Cohen, B. and Reed, H. ,Edts., (2004), Cities Transformed, Earthscan, London.
4- Mumford, L. (1961), The City in History its Origins. Transformations and Prospects. Harcourt Brace, San Diego.
5- Samha, M. and Findlay, A. (1986), Return Migration and Urban Development in Jordan, A case study, in: Russil King (edt.): Regional Economic Problems, London, CroomHelm.
6- Murphy, R. (1974), The American City – An Urban Geography, New York, McGraw-Hill.
7- Yeats, M. and Garner, B. (1997), The North American City, 5th edition, New York, London.
8- Yousry,M. And Aboul Ata,T.,(1997),The Challenge of Urban Growth in Cairo, in, Rakodi,C., edt., The Urban Challenge in Africa: Growth and Management of its Large Cities,United Nations University Press,Tokyo,1997.

Periodicals:

1- Brockerhoff, M. (2000), An Urbanizing World, Population Bulletin, 55 (3).
2- Cohen, M (2002), The Five Cities of Buenos Aires: An Essay on Poverty and inequality in Urban Argentina, in Encyclopedia of Sustainned Development, edt. Sassen, S. UNESCO, Paris.

3- Xiao, J and Shen, Y. and Ge, J. and Tateishi, R. and Tanf, C. and Liang, Y. and Huang, Z. (2005), Evaluating Urban Expansion and , Land use Change in Shijiazhuang, China, ELSEVIER perid. Http://urban.csuohio.edu.

Proceedings of Conferences and Seminars:

1- Angle, S. and Sheppered, S. and Civco, D (2005), The Dynamics of Global Urban Expansion. htt.www.siteresources.
2- Champion, T. (1998), The Complexity of Urban System: Contrasts and Similarities from Different Regions, Australian Development Studies Network, Briefing Paper, No 51, Canberra.
3- Lei, Q. and Bin, L. (2008), Urban Sprawl: A case study of Shenzhe, Chine, 44th ISOCARP Congress htt.www.isocarp.net.
4- Satterthwaite, D. (2007), The Transition to a Predominantly Urban World and its underpinnings, Human Settements, Discussion paper Series, htt.www.iied.org.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2013/1/3